مجلة العلوم الانسانية الدولية، ١٤٣٣/٢٠١٢ هـ.ق، العدد ١٩ (٢) ٩٩- ١١٧

نقد رواية البخاري ومحمد بن اسحاق حول صلح الحديبية

علي بيات[١]، السيد حسين البدري[٢]

تاريخ الوصول:١٤٣٣/٢/٢٢ تاريخ القبول:١٤٣٣/٥/٢٣

الرواية التي كانت موضع الدراسة هي ما رواه الزهري عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة في صلح الحديبية والتي ذكرها البخاري في صحيحه وابن إسحاق في السيرة بتهذيب ابن هشام، والرواية تسرد أحداث صلح الحديبية منذ خروج النبي (ص) حتى رجوعه إلى المدينة، وكانت الدراسة من جهتين:

الأولى من حيث سند الرواية فقد ثبت لنا عدم كفاءة رواتها الأوائل من أجل توثيقها، بالإضافة إلى كونها مرسلة. وقد ناقشنا محاولة ابن حجر وغيره للدفاع عنها، كما قمنا بدراسة شخصية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة وعروة بن الزبير والزهري.

والثانية من حيث المتن والمضمون، فقد اتضح أنّها عدة روايات تم سردها بسند واحد وأنّها انفردت بذكر عدة أمور غريبة و مشكوك فيها لا تتوافق مع ما ثبت عن سيرة النبي (ص) وشخصيته المبينة في القرآن الكريم ولم ترد في رواية أخرى من طريق آخر، هذا بالإضافة إلى حذف الرواية أحد أهم أحداث صلح الحديبية وهو بيعة الرضوان. وذلك خلال المنهجين التاريخي و الوصفي.

الكلمات الرئيسة: نقد الرّواة، نقد نص الروايات، واقعة الحديبيه، صلح الحديبية، بيعة الرضوان.

١. أستاذ مساعد في جامعة طهران.abayat@ut.ac.ir

٢. طالب دكتوراه في قسم تاريخ الحضارة الإسلامية بجامعة المصطفى العالمية.

تمهيد

يعتبر صلح الحديبية من المعالم الأساسية في الدعوة الإسلامية (ص)للنبي، والذي أدى إلى انتشار الإسلام في الجزيرة العربية خلال زمن قياسي قصير، والذي نزلت فيه سورة الفتح، ويقول فيه الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع): وما كانت قضية أعظم بركة منها، لقد كاد أن يستولي على أهل مكة الإسلام (الكليني، ١٣٦٣ش، ج٨، ص٣٢٢). وهذا يحتِّم علينا شحذُ الهمم وإجالة الفكر لمعرفة هذا الصلح العظيم المسمى في القرآن الكريم بالفتح المبين لتكوين رؤية تحليلية عن كيفية ظهور الإسلام وتاريخه، وذلك في سيرنا نحو معرفة شخص النبي(ص) وطبيعة دعوته الإلهية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

بما أنّه من الممكن حفظ أخبار السيرة النبوية من التحريف في جميع الجزئيات ككتاب الله العزيز، ئوجب علينا قبل كل شيء، نقد المرويات بهدف تمحيصها وتمييز ما يمكن ويسوغ الإعتماد عليه عن غيره.

وحين راجعنا ما بأيدينا مما كُتب في صلح الحديبية وجدنا أنّ الطابع الغالب والمشترك بين الباحثين والأعلام هو قبول ما ورد في الرواية المفصلة التي رواها البخاري ومحمد بن إسحاق عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة في صلح الحديبية بالرغم من وجود أنحاء مختلفة منها. فقد تبذل جهود لحل التعارض او الإجمال كما نجد ذلك في دراسة الباحث المعاصر حافظ بن محمد عبد الله الحكمي بعنوان مرويات غزوة الحديبية جمع وتخريج ودراسة ١٤٠٦هـ، وقد أخذ كثيراً عن ابن حجر العسقلاني وغيره، أو الإستشكال على بعض الموارد كما نجده عند الباحث المعاصر العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي في موسوعته الضخمة الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) ١٤٢٦هـ.

وأما الباحث الغربي المعاصر اندرياس جورکه (Andreas G) فقد جاءت دراسته بعنوان الرواية التاريخية للحديبيةـ دراسة حول رواية عروة بن الزبير، مقالة ملخصة ومترجمة من رسالته الماجستير، حيث توصل إلى أنه من غير الممكن استخراج النسخة الأصلية للرواية لوجود نسخ كثيرة ومختلفة منها، وأنّ عروة بن الزبير قام بتلفيق متون مختلفة بسند واحد، وأنّ الرواية سكتت عن قضية مهمة وهي بيعة الرضوان، كما أنّه قد طرح احتمالاً بأنّ واقعة الحديبية وبيعة الرضوان حادثتان منفصلتان وفيما بعد ألحقت إحداهما بالأخرى وألحقت إليهما سبب نزول سورة الفتح، وقد أخذ في دراسته هذه عن ذلك من المستشرق هاوتينج، وهناك تشكيكات في دراسته بعضه في محله وبعضه الآخر موضع غموض أو وهم، وقد أهملت دراسته التعرض لرجال السند والظروف المحيطة بروايتهم ودراسة المضمون إلا فيما يرتبط بالمقارنات.

ونظراً لشمول الرواية لأحداث الصلح، وانفرادها بأمور لم ترد من طريق آخر، ووجودها في أهم المصادر جعل الكثير يتخيل أنّها أهم مصدر عند المسلمين حول الصلح، فلهذا جاءت هذه الدراسة النقدية أكمالاً للبحث.

المنهج

القيام بتشخيص وتحديد الرواية والرواة الأوائل والسياقان الواردان في سرد الأحداث وبيان بعض الفروقات المهمة، ثم استعراض العلة في سند الرواية ودفاع ابن حجر مع مناقشته، ثم دراسة شخصية الرواة الأوائل وما يؤاخذ عليهم، ثم التعرض إلى الوهن والغرابة في متن ومضمون الرواية.

أحداث الرواية

الرواية تصف خروج النبي (ص) إلى ذي الحليفة وإحرامه بالعمرة ثم مسيره نحو مكة ونزوله بالحديبية والرسل التي بينه وبين قريش، ثم كيفية جريان الصلح حتى تنتهي عند إحجام الصحابة عن أمر النبي (ص) لهم بالنحر والحلق والإحلال والرجوع إلى المدينة، وقد أهمل ذكر بيعة الرضوان فيها.

رُوّاها الأوائل هم: مروان بن الحكم الأموي والمسور بن مخرمة، والشخص الوحيد الذي نقلها عنهم عروة بن الزبير، والشخص الوحيد الذي نقلها عن عروة هو محمد بن مسلم الزهري، حيث نقل أجزاء منها بالإرسال (أي دون التصريح باسم مروان أو المسور) عن عروة هشام ابنه، وأبو الأسود المعروف بيتيم عروة مع اختلاف كثير.

ويعتبر أهم طريق لها في مصادر السنة ما نقله البخاري بأسانيده عن الزهري، وما ذكره ابن هشام عن ابن إسحاق عن الزهري أيضاً. أما البخاري فقد ذكرها في صحيحه مفرقة في كتاب الشروط والمُحْصَر والمغازي. وذكرها أبو داود وأحمد والنسائي وغيرهم. وأما الرواية عند محمد بن إسحاق فقد ذكرها أحمد في مسنده (٣٢٣/٤) وابن هشام في كتابه السيرة النبوية (١٩٥٥م، ٣٠٩/٢)، والطبري والبيهقي وغيرهم.

مقارنة بين رواية البخاري وابن إسحاق:

مضمون الرواية وسياقه عند البخاري يختلف عما هو عند ابن إسحاق. فقد قام البخاري بتقطيع الرواية وتفريقها في عدة مواضع من كتابه، وأما ابن هشام راوي كتاب ابن إسحاق ومهذبه في المغازي والسيرة النبوية فقد روى الرواية بشكل متسلسل دون تقطيع، وأدخل في رواية الزهري روايات أخرى عن غيره وأشار إلى ذلك.

قال ابن كثير عند سرد سياق رواية ابن إسحاق: هذا سياق محمد بن إسحاق رحمه الله لهذه القصة، وفي سياق البخاري–كما سيأتي– مخالفة في بعض الأماكن لهذا السياق (ابن كثير، ١٤٠٨هـ، ١٩٤/٤). وقال بعد أن ذكر سياق البخاري: فهذا سياق فيه زيادات وفوائد حسنة ليست في رواية ابن إسحاق عن الزهري، فقد رواه عن الزهري عن جماعة منهم سفيان بن عيينة ومعمر ومحمد بن إسحاق كلهم عن الزهري عن عروة عن مروان ومسور فذكر القصة (م. ن، ٢٠١).

ونورد فيما يلي جدولا ببعض الفروقات وهي كثيرة بين روايتي البخاري وابن إسحاق:

المورد	البخاري	ابن اسحاق
تعداد المسلمين	بضع عشرمائة.	سبعمائة نفر.
المشاورة في أخذ ذراري الأحباش	ذكرها.	لم يذكرها.
قولوا نستغفر الله وهي الحطة	لم يذكره.	ذكره.
مقال النبي(ص) عند ثنية مرار.	لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله الا أعطيتهم ياها	لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة يسألونني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم.
الرسل بين النبي (ص) وبين قريش.	بديل بن ورقاء، عروة مسعود الثقفي، رجلاً من كنانة، مكرز بن حفص، سهيل بن عمرو	بديل بن ورقاء، مكرز بن حفص، الحليس بن علقمة، عروة بن مسعود الثّقفي، سهيل بن عمرو.
اعتراض عمر بن الخطاب على لصلح	ذكر ذلك بعد كتابة الكتاب ومجيء أبي جندل وإرجاعه إلى المشركين.	ذكر ذلك قبل كتابة الكتاب حين التأم الصلح و لم يبق إلا الكتاب.
كاتب الصلح.	لم يذكر اسمه.	علي بن أبي طالب.
مدة الصلح والشروط.	لم يذكرها، والشروط: عدم دخول البيت عام الصلح، وردّ من أتى النبي(ص) من قريش إليهم.	وضع الحرب عشر سنين، ومن أتى محمداً (ص) من قريش بغير إذن وليّه ردّه عليهم، ومن جاء قريشا ممن مع محمد لم يردّوه عليه، وإن بيننا عيبة مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال، وأنه من أحبّ أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحبّ أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه، وأن يرجع عامه هذا ولا يدخل مكة.
موضوع تحريض عمر بن الخطاب أبا جندل على قتل أبيه سهيل بن عمر وإعراض أبي جندل عن ذلك.	لم يذكرها.	ذكرها.

علة ضعف سند الرواية:

إنّ سند الرواية سواء عند البخاري أو عند ابن إسحاق ينتهي إلى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم كما صرح بذلك ابن كثير في كلامه المتقدم. أما المسور فقد كان قدومه للمدينة في السنة الثامنة بعد الفتح، وهو ابن ست سنين (ابن حجر، ١٤١٥هـ، ٢٠٤/٩) بينما كان صلح الحديبية في السنة السادسة. وأما مروان بن الحكم فلم تثبت له صحبة (ابن حجر، ١٤٠٤هـ، ٩١/١٠). وعلى أي تقدير لم يكن المسور بن مخرمة ولا مروان بن الحكم ممن شهد الحديبية مع النبي (ص) فالرواية بالنسبة لهما مرسلة. وقد نقل العيني في شرحه عن محمد بن طاهر قوله في هذه الرواية: "الحديث المروي هنا معلول" (العيني، (لاتا)، ٦/١٤).

وقد أقرّ ابن حجر شارح البخاري بهذه العلة وحاول الدفاع عن الرواية:

قال ابن حجر: "هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسلة،

لأنه لا صحبة له، وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضاً مرسلة لأنه لم يحضر القصة، وقد تقدم في أول الشروط من طرق أخرى عن الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله (ص) فذكر بعض هذا الحديث، وقد سمع مسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم، ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه.

وقد روى أبو الأسود عن عروة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها وهي كذلك في مغازي عروة بن الزبير أخرجها ابن عائذ في المغازي له بطولها وأخرجها الحاكم في الإكليل من طريق أبي الأسود عن عروة أيضاً مقطعة" (ابن حجر ١٣٧٩هـ، ٢٤١/٥).

مناقشة ابن حجر

وتتلخص محاولة ابن حجر وغيره في الدفاع عن الرواية بأمرين:

الأمر الأول: التمسك بقاعدة عدالة الصحابة:

حاول ابن حجر وغيره القول: بأن مروان والمسور كانا قد رويا الرواية عن الصحابة، وذلك باعتبار تصريح عروة بن الزبير بأنه سمعهما يخبران عن أصحاب رسول الله (ص) كما في رواية عقيل التي ذكرها البخاري في أول كتاب الشروط، وأيضاً وجود ما قد يدل في متن الرواية على أنّ قضية أبي جندل مروية عن عمر بن الخطاب. وباعتبار أنّ وجوب التعبُّد بعدالة جميع الصحابة – عند ابن حجر وغيره – يقضي بعدم جواز الفحص عن عدالة فرد منهم الوثوق بهم جميعاً فلا يؤثر عدم المعرفة التفصيلية بأسماء هؤلاء الصحابة الرواة لهذه الرواية على الأخذ بها.

ولكن المتأمل في هذه المحاولة يجدها غير مجدية في التصحيح ها هنا من جهتين:

الأولى: أنّ مرتبة التعبُّد والتمسك بقاعدة عدالة جميع الصحابة – إن صحت – تأتي بعد ثبوت وثاقة الرواة المرسِلين أو الناقلين عنهم، ونحن حين درسنا شخصية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة وعروة بن الزبير والزهري ثبت لنا عدم جواز الإعتماد عليهم في أخبار سنة وسيرة النبي (ص)، وسوف نذكر ذلك فيما يلي ان شاء الله. بالأخص في الموضع الحاضر الذى لا يعرف الإرسال من أي طبقة كانت، سواء من طرف مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة، أو من طرف عروة بن الزبير أو من الزهري.

الثانية: أنّ نفس قاعدة عدالة جميع الصحابة وضمنهم مُسلِمة الفتح وحتى الصغار غير المحتلمين أمر غير مسلم به عند الجميع. وعليه لا تفيد لتصحيح الإرسال. قال ابن الحاجب: الأكثر على عدالة الصحابة، وقيل كغيرهم، وقيل إلى حين الفتن فلا يقبل الداخلون، لأنّ الفاسق غير معين، وقالت المعتزلة، عدول إلا من قاتل علياً...(محمود بن عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ، ٧١٠/١). بل صرح جماعة منهم السعد التفتازاني في شرح المقاصد (التفتازانى، ١٤٠١هـ، ٣١٠/٥) والمارزي شارح البرهان (ابن حجر، ١٤١٥هـ، ١٩/١) وابن العماد الحنبلي وآخرون (راجع الميلاني، ١٤١٣هـ، ص٤٦٥)، بأن: الصحابة غير معصومين وفيهم العدول وغير العدول.

ويضاف إلى ذلك أنّه حتى على فرض التعبد بعدالة جميع الصحابة، فأنّهم لا يستوون في مقدار العلم ومقدار الضبط والنقل، ويعود ذلك إلى عوامل القوة والضعف في الإدراك أو النقل أو الفهم او التفقّه والعلم أو مقدار تأثرهم بأمور أخرى كخوفهم من السلطان. وعليه فلو كان المسور

ومروان أو عروة بن الزبير أو الزهري ذكروا من نقل عنه من الصحابة قصة الحديبية ونسبوا كل قول إلى قائله لأمكن التحقق من صحة هذه الرواية ولأمكن تمييز كثير مما خفي علينا، خاصة و أنّ بين يدينا الكثير من التعارض والاختلاف بين مرويات صلح الحديبية وهذه الرواية تنفرد بذكر أمور لم نجد لها شاهداً من غيرها.

الأمر الثاني: دعوى اعتضاد الرواية:

وأما ما ذكره ابن حجر بأنّ مضمونها قد روي في رواية أبي الأسود عن عروة وبالتالي فهي معتضدة بما يشهد لصحتها، ففيه تأمل من جهات:

أولاً: أن رواية أبي الأسود مرسلة عن عروة أيضاً، وهو غير كاف في الإعتضاد لأنّ الإعتضاد يحتاج إلى وجود رواية بالمضمون عن طريق آخر غير الطريق الأول.

وثانياً: أنّ رواية أبي الأسود تخالف رواية البخاري في كثير من الموارد حتى أنّ السياق فيها مختلف. وهو يدل بدوره على وجود أنحاء مختلفة من رواية الحديبية.

وثالثاً: أنّ مجرد التشابه في بعض المضامين لا يدل على صحة الجميع، لأنّ رواية البخاري عبارة عن مجموعة مضامين لعدة روايات، فحصول التشابه بشروطه يفيد في تلك المواضع فقط، لا في الجميع.

ورابعاً: قد اتضح فيما سبق أنّ رواية البخاري مختلفة في سياقها عن رواية ابن إسحاق مع أنّ كليهما مرويان عن عروة ومروان والمسور، وهذا بحد ذاته يضعف الإعتضاد المزعوم على فرض انعقاده.

ويضاف إلى ما سبق عدم وضوح معيار ومنهاج الإرسال، وجمع المضامين والنقولات المتفرقة عن الصحابة في الصلح وسوقها بمتن واحد، بما يمكن أن يبعث على الإطمئنان والوثوق.

بقي علينا أولاً: التعرف على شخصية الرواة الأوائل وهم: مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، وعروة بن الزبير، والزهري ودراسة أحوالهم ومدى تأثرهم بعوامل تضعف الإعتماد على روايتهم لسيرة النبي (ص). ثانياً: التعرض لمتن الرواية وتحري بعض المواضع التي توجب وهنها وضعفها.

مروان بن الحكم الأموي

قال ابن كثير: وقد كان أبوه الحكم من أكبر أعداء النبي (ص)، وإنما أسلم يوم الفتح، وقدم الحكم المدينة ثم طرده النبي (ص) إلى الطائف، ومات بها، ومروان كان أكبر الأسباب في حصار عثمان لأنه زَوَّر على لسانه كتاباً إلى مصر بقتل أولئك الوفد، ولما كان متولياً على المدينة لمعاوية كان يسب علياً كل جمعة على المنبر، وقال له الحسن بن علي: لقد لعن الله أباك الحكم وأنت في صلبه على لسان نبيه فقال: لعن الله الحكم وما ولد والله أعلم. وكان يلقب خيط باطل (ابن كثير، ١٤٠٨هـ، ٢٨٤/٨).

أمّا بعض موبقات مروان بن الحكم فهي: قتله طلحة بن عبيد الله في معركة الجمل (ابن سعد، ١٩٦٨م، ٣٨/٥)، بغضه وسبه ونصبه العداء لعلي بن أبي طالب (ع) وأهل بيته(ع) (الذهبي، ١٤٠٧هـ، ٣٦٦/٣)، قتله عددا كبيرا من المسلمين في معركة مرط راهج واستيلاءه على الخلافة بالسيف وسفك الدماء الكثيرة (ابن عبد البر، ١٤١٢ هـ، ٣ /١٣٨٩)، منعه دفن الحسن بن علي(ع) بجنب جده رسول الله(ص) وحمله السلاح من أجل ذلك (ابن حجر، ١٤١٥ هـ، ٣٩٢/١)، سعيه بالوشاية ضد الحسين بن علي (ع) إلى معاوية بن أبي سفيان (ابن كثير، ١٤٠٨هـ، ١٦٢/٨)، إعانته معاوية بن أبي سفيان في أخذ البيعة ليزيد بن معاوية في حياة معاوية وكان يتأول

بآيات من القرآن زورا (البخاري، ١٤٠١هـ، ٤٢/٦)، إشارته على الوليد بن عتبة بن أبي سفيان والي المدينة بقتل الحسين بن علي (ع) عند امتناعه عن بيعة يزيد بن معاوية (ابن كثير، ١٤٠٨هـ، ١٤٧/٨)، تشفّيه بقتل الحسين عليه السلام حينما سمع واعية نساء بني هاشم (انظر البلاذري، ١٣٩٤هـ، ٢١٧/٣)، وتحريضه ومعاونته بسر بن أرطاة في الهجوم على المدينة في واقعة الحرة (ابن سعد، ١٩٦٨م، ٣٩/٥). وهو أول من قدّم الخطبة في صلاة العيد قبل الصلاة خلافا للسنة الثابتة عن النبي (ص) (البخاري، ١٤٠١هـ، ٤/٢)، وغيرها من الموبقات. والمصادر على ما ذكر كثيرة اقتصرنا على الضروري منها للإختصار.

قال ابن حجر: "وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد، أخرجها الطبراني وغيره وبعضها جيد"(ابن حجر، ١٣٧٩ هـ، ١٣/١١). ومنها ما أورده الحاكم النيسابوري قال: "كان لا يولد لأحد مولود إلاّ أتيَ به النبي (ص) فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال هو الوزغ ابن الوزغ الملعون ابن الملعون. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"(النيسابوري، ١٩٩٠م، ٤٧٩/٤).

وقال أبو حاتم: عاذنا الله أن نحتج بخبر رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كتبنا (ابن حبان، ١٤١٤، ٣٩٧/٣)، وأمّا مسلم صاحب الصحيح فقد ترك الاعتماد عليه والاحتجاج به (ابن حجر، ١٤٠٨، ص٤٤٣ وغيره).

ونجد ابن حجر العسقلاني شارح صحيح البخاري يدافع عن مروان في كتابه مقدمة فتح الباري في الفصل التاسع من الكتاب المخصص للدفاع عن أسماء من طعن فيه من رجال البخاري يقول: "قال عروة بن الزبير كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنّما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة فكان متأولا فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على بن الزبير ما بدا والله أعلم، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم"(م.ن).

هناک ثلاثة أمور للدفاع عن مروان في كلامه:

الأمر الأول: نقله لكلام عروة بن الزبير "كان مروان لا يتهم في الحديث". أقول: لم يتكلم عروة بهذا الكلام بل قال كما في التاريخ الكبير للبخاري (١٩٨١م، ٣٦٨/٧): "فلا أحاله يتهم علينا"، ولا دلالة لهذا القول على وثاقة مروان كما نبه على ذلك كاتب الحاشية على كتاب التاريخ الكبير للبخاري بقوله: "وفي مسند أحمد في هذه القصة (وما أحاله يتّهم عليها)، ومعنى هذه العبارة كما لا يخفى: أن مروان لا يتّهم بأن يكذب في فضيلة لآل الزبير مع ما بينه وبينهم من الشحناء منذ قتل عثمان واتّهم الزبير بأنه ممن ألب عليه، وفي ترجمة مروان من الإصابة ومقدمة الفتح أن عروة قال: كان مروان لا يتّهم في الحديث وفي التهذيب (٩٢/١٠): وقول عروة بن الزبير كان مروان لا يتّهم في الحديث هو في قصة ذكرها البخاري عن مروان عن عثمان في فضل الزبير، أقول بين العبارتين بون شاسع كما لا يخفى والله المستعان"(راجع: التاريخ الكبير ٣٦٨/٧ في الحاشية)[٢].

الأمر الثاني: قوله "وقد روى عنه سهل...الخ"، من المعلوم أنّ الوثاقة لا تثبت بمجرد نقل الصحابي أو الراوي الثقة عنه، فإنّ النقل قد يكون لأمور لا علاقة لها باعتقاد العدالة والوثاقة. وكمثال على ذلك رواية الإمام علي بن

الحسين (ع) عن مروان بن الحكم الواردة في البخاري يقول: "شهدت عثمان وعليا (رض) وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلما رأى علي أهلّ بهما لبيك بعمرة وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي (ص) لقول أحد" (البخاري، ١٤٠١ هـ، ٢/١٧٥). فهنا من الواضح أنّ يثبت الإمام (ع) أثبت بطلان تصرف عثمان ومضادة علي (ع) له بخبر أقرب الناس إلى عثمان وهو مروان، لا لأن روايته عنه تكشف اعتماده عليه كما تصور ابن حجر.

الأمر الثالث: قوله "إنّ مالك والباقون اعتمدوا عليه سوى مسلم". أقول قال العيني في شرحه: "قوله: (يا رافع) هو بواب مروان بن الحكم وهو مجهول فلذلك توقف جماعة عن القول بصحة الحديث حتى أنّ الإسماعيلي قال: يرحم الله البخاري أخرج هذا الحديث في (الصحيح) مع الإختلاف على ابن جريح ومرجع الحديث إلى بواب مروان عن ابن عباس ومروان وبوابه بمنزلة واحدة"(العيني، (لاتا) ١٨/٥٨). هكذا عاب الإمام أبو بكر الإسماعيلي الْجُرْجاني [المتوفى ٣٧١ هـ] على البخاري فإنّ مروان بن الحكم وبوابه رافع المجهول بمنزلة واحدة لا يحتج بهم ولا يعتمد عليهم. وروى ابن عساكر عن أبي أحمد الحاكم: "أبو عبد الملك مروان بن الحكم... رأى غير واحد من الأئمة ترك الإحتجاج بحديثه لما روي عنه في شأن طلحة بن عبيد الله" (ابن عساكر، ١٤١٥هـ، ٥٧/٢٣٧).

المسور بن مخرمة

ليس المسور كمروان بن الحكم في الفساد والظلم والطغيان، وخلاصة سيرته: أنّ أباه كان من مسلمة الفتح ومن المؤلفة قلوبهم. وكان المسور مع عبد الله بن الزبير، وكان ابن الزبير لا يقطع أمراً دونه. وقد قتل في واقعة رمي الكعبة بالمنجنيق، بعد أن قاتل دون ابن الزبير. وكانت الخوارج تغشاه وينتحلونه. وكان إذا ذكر معاوية صلى عليه (م. ن، ٥٨/١٦٨).

وقد روى البخاري عن المسور قصة خطبة علي (ع) بنت أبي جهل على فاطمة (ع)[٣] والمسور يقول فيها أنّه كان يومئذ محتلماً. قال ابن حجر: والمسور لم يحتلم في حياة النبي (ص) (ابن حجر، ١٣٧٩ هـ، ٩/٢٨٦). وقال بترجمته بعد ذكر حديث الخطبة: "وهو مشكل المأخذ، لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجرة وقصة خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع سنين فكيف يسمى محتلما" (ابن حجر، ١٩٨٤م، ١٠/١٣٧). وقال السيد علي الميلاني: "إن قول المسور وأنا محتلم يورث الشك في سماعه الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم" (الميلاني، ١٤١٨هـ، ص٤٠).

عروة بن الزبير

ولد عروة بن الزبير في أوائل خلافة عثمان بن عفان، وتتلخص شخصيته في أنّه لم يكن هواه مع علي ابن أبي طالب (ع) ولا مع أهل البيت (ع)، وربما ساير الأمويين في سبهم علياً (ع) والنيل منه، وكذلكساير أخاه عبد الله في بغضه لعلي (ع)، وكان هواه مع خالته عائشة فقد حفظ وروى عنها الكثير، وقد عدّ من فقهاء المدينة وكان يفتي الناس على أبي بكر وعمر بن الخطاب، وله مع ابن عباس منازعات حول المتعتين نقلها أصحاب الحديث. وكان مع خاله عبد الرحمن بن عوف ليالي الشّورى (ابن عبد البر، ١٤١٢هـ، ٦/٩٥).

عن ابن عباس قال: تمتع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس ما يقول عُرَيَّة؟ قال: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون. (احمد بن

حنبل، (لاتا)، ٣٣٧/١).

وقال ابن أبي خيثمة: كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة فاستُصْغِر أي رُدَّ عن الحضور مع أبيه الزبير وخالته عائشة (ابن عساكر، ١٤١٥هـ، ٢٨٦/٤٠).

وكان عروة يسمي ملوك بني أمية أئمته ويسايرهم فيما يطلبونه، روى البيهقي قال: قال عروة بن الزبير: أتيت عبد الله بن عمر بن الخطاب، فقلت له: يا أبا عبد الرحمان، إنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء، فيتكلمون بالكلام، نعلم أن الحق غيره، فنصدقهم، ويقضون بالجور، فنقوّيهم، ونحسِّنه لهم، فكيف‌ترى في ذلك؟ فقال: يا ابن أخي، كنا مع رسول الله(ص) نعد هذا نفاقاً، فلا أدري كيف هو عندكم. (البهقي، (لاتا)، ١٦٥/٨). وقد روى لهم روايات في السيرة بعد مقتل أخيه عبد الله بن الزبير في سنة ٧٣ هـ، وكان قد بايع عبد الملك بن مروان. وقال سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة: خرج عروة بن الزبير إلى الوليد بن عبد الملك فخرجت برجله آكلة فقطعها (المزي، ١٤٠٦هـ، ١٦/٢٠).

وقال ابن أبي الحديد: وذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي[٤] رحمه الله تعالى: أن معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي عليه السلام، تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعَلا يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير.

وروى الزهري أن عروة بن الزبير حدثه، قال: حدثتني عائشة قالت:كنت عند رسول الله إذ أقبل العباس وعلي [(ع)]، فقال: يا عائشة، إن هذين يموتان على غير ملتي أو قال ديني.

وروى عبد الرزاق عن معمر، قال:كان عند الزهري حديثان عن عروة عن عائشة في علي عليه السلام، فسألته عنهما يوماً، فقال: ما تصنع بهما وبحديثهما! الله أعلم بهما، إنّي لأتهمهما في بني هاشم.

قال: فأما الحديث الأول، فقد ذكرناه، وأما الحديث الثاني فهو أن عروة زعم أن عائشة حدثته، قالت: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل العباس وعلى، فقال: يا عائشة، إن سرك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا، فنظرت، فإذا العباس وعلي بن أبي طالب (ابن أبي الحديد، ١٩٥٩م، ٦٣/٤).

وكان عروة يتألف الناس على حديثه. (المزي، ١٤٠٦ هـ،١٦/٢٠) أي بمُقاربَتِهم وإعْطائهم ليرغَبوا به.

وعن يحيى ابن عروة، قال: كان أبي إذا ذكر عليا نال منه، وقال لي مرة: يا بني، والله! ما أحجم الناس عنه إلا طلبا للدنيا. قال يحيى: فكنت أعجب من وصفه إياه بما وصفه، ومن عيبه له وانحرافه عنه (ابن أبي الحديد، ١٠٢/٤).

محمد بن مسلم الزهري

كثرت كلمات أهل الجرح والتعديل في الإطراء على الزهري لكثرة رواياته وإسناده وحفظه قال: المزي في تهذيب الكمال: ليس فيهم أجود مسنداً من الزهري. كان عنده ألف حديث (المزي، ١٩٨٥م، ٤٣٠/٢٦). وقال جلالالدين السيوطي (ت٩١١هـ): محمد بن شهاب الزهري، مشهور بالتدليس. (السيوطي، (لاتا)،٨٤/١).

نتناول والكلام عنه ضمن مقدمتين:

المقدمة الأولى: بغض بني أمية علي بن طالب (ع) وأثره على رواية المغازي والسيرة النبوية:

هناك عوامل أثرت على الرواة الأوائل لسيرة النبي (ص) وسنته وأدت إلى امتناع كثير عن النقل والرواية أو حتى

التحريف والوضع والكذب، وكان من اهمها: عداء بني أمية لعلي بن أبي طالب (ع) وأهل بيته (ع) وحسدهم وبغضهم له، وتبنِّيهم الوقيعة فيه والنَّيل منه وسبه ولعنه على المنابر وفي خطب الجمعة، وتشويه صورته بوضع أخبار قبيحة فيه وفي أهل بيته عليهم السلام، وإشاعة ذلك بين الناس وتعليم الناشئة عليه، والتنكيل بشيعته ورواة فضائله وأهل بيته عليهم السلام وقتلهم وتشريدهم. ففى أحد الأيام "أمر معاوية بن أبي سفيان سعدا فقال: امّا منعك ان تسب أبا التراب فقال أما ما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه ثم ذكرها" (النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، باب كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب)، وفي رواية ابن حجر قال: "لو وضع المنشار على مفرقي على أن أسب عليا ما سببته أبدا" (ابن حجر، ١٣٧٩ هـــ، ٧/٦٠).

وقال ابن عبد ربه: "لما مات الحسن بن علي(ع) حج معاوية فدخل المدينة وأراد أن يلعن عليّاً على منبر رسول الله(ص) فقيل له: إن ههنا سعد بن أبي وقاص ولا نراه يرضى بهذا فابعث إليه وخذ رأيه. فأرسل إليه وذكر له ذلك فقال: إن فعلت لأخرجن من المسجد ثم لا أعود إليه. فأمسك معاوية عن لعنه حتى مات سعد فلما مات لعنه على المنبر وكتب إلى عماله: أن يلعنوه على المنابر. ففعلوا فكتبت أم سلمة زوج النبي (ص) إلى معاوية: إنكم تعلنون الله ورسوله على منابركم وذلك إنكم تلعنون علي بن أبي طالب ومن أحبه وأنا أشهد أن الله أحبه ورسوله. فلم يلتفت إلى كلامها" (ابن عبدربه، ١٤٠٤ ه، ٢/٣٠٠).

"وكتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة (ونعتقد أنّها سنة ٥١هــ) أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته ...، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي (ع)، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمَّ إليه البصرة فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنّه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدر، وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون و..."(ابن ابي الحديد، ١٩٥٩ م، ١١/٤٤).

ومروان بن الحكم: "لما كان متولياً على المدينة لمعاوية كان يسب عليا كل جمعة على المنبر" (ابن كثير، ١٩٨٨، ٨/٢٨٤). "وكان لا يقوم خليفة من بني أميّة إلّا سبّ عليّا، فلم يسبّه عمر بن عبد العزيز حين استخلف" (الذهبي، ١٩٨٧م، ٧/٢٢٧).

وما ذكر هنا قليل من كثير وصورة مخففة عن مآسي وجرائم بدأت باغتيال الحسن بن علي (ع) سنة ٥٠ هـــ ومقتل حجر وأصحابه واضطهاد شيعة علي (ع) ومحبيه ورواة فضائله، وكان أعظمها قتل الحسين بن علي عليهما السلام سنة ٦١ هـــ ورفع رأسه على الرمح وسَوقه مع نسائه وبناته سبايا إلى الشام. قال الذهبي: "ولما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين وإخوته وآله، بغضه الناس، وخرج عليه غير واحد، ولم يبارك الله في عمره" (م. ن، ٥/٣٠).

وكان تأثير بني أمية وأعوانهم على رواة الحديث كبيراً جداً بحيث دخلت إلى كتب الحديث والسير والمغازي والتاريخ أخبار موضوعة أو محرفة ومشوهة حول سيرة النبي (ص) ومغازيه وكذلك في علي وأهل بيته (ع)، وتفسير القرآن الكريم، كما غابت عنها أحاديث صحيحة، وكذلك صار منهج بني أمية طريقاً لعلو رجال ورواة وعلماء وتعديلهم والإطراء عليهم واشتهارهم وكثرة النقل عنهم، ومن جهة أخرى طريقاً لمقت رجال وعلماء آخرين عرفوا بالصلاح والتقوى وجرحهم والحط من شأنهم ونبذهم ووصمهم بالزندقة والكذب.

المقدمة الثانية: اشتغال الزُّهري مع بني أمية:

وكان تأثير بني أمية أشد وأكبر على من اشتغلوا معهم في ولاية أو منصب أو قضاء أو إفتاء وأخذ جوائزهم، وقد نقلنا قبل قليل وصف عبد الله ابن عمر عمل عروة بن الزبير بالنفاق لمصانعته بني أمية. وقد اعتبر عدم اشتغال الراوي معهم منقبة وفضيلة (ابن حجر، ١٩٨٤م، ٢٧٩/١).

وكان الزهري ممن اشتغل مع بني أمية ولازمهم وعلَّم أبنائهم وولي الخراج والقضاء لبعضهم (الذهبي، ١٩٨٧ م، ٢٢٩/٨) (نفس المؤلف، ١٣٨٢هـ، ٦٢٥/١).

قال الزهري عن نفسه: "نشأت وأنا غلام لا مال لي ولا أنا في ديوان، وكنت أتعلم نسب قومي... إلى أنّ يقول: ثم قال (عبد الملك بن مروان): أين تحب أنّ يكون ديوانك؟ مع أمير المؤمنين هاهنا أم في بلدك؟ قلت: يا أمير المؤمنين أنا معك. ثم خرج قبيصة، فقال: إن أمير المؤمنين أمر أن تثبت في صحابته، وأن يجري عليك رزق الصحابة، وأن يرفع فريضتك إلى أرفع منها، فالزم باب أمير المؤمنين، ... إلى ان يقول: وتوفي عبد الملك، فلزمت ابنه الوليد، ثم سليمان، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد. قال: ثم لزمت هشام بن عبد الملك وصير هشام الزهري مع أولاده، يعلمهم ويحج معهم" (الذهبي، ١٤١٣هـ، ٣٣٠/٥).

قال مكحول: أفسد نفسه بصحبته للملوك (م. ن، ص ٣٣٩). وحين سئل يحيى بن معين: هل الأعمش مثل الزهري؟ قال: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري، الزهري يرى العرض والإجازة ويعمل لبني أمية والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان ورع عالم بالقرآن. (ابن حجر، ١٩٨٤م، ١٩٧/٤).

وقد وصفه ابن حجر بالفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإتقانه، وعدّهُ الذهبي أحد الأعلام وقد أطراه غير واحد من أصحاب هذه المدرسة بالرغم من كل ما مر ولا نعرف كيف حصل ذلك.

فملازمة الزهري لبني أمية أثّرت على روايته تأثيراً كبيراً. روى أبو الفرج عن الزهري، قال: "قال لي خالدْ بن عبد الله القسري: اكتب لي النسب، فبدأت بنسب مضر، وما أتممته فقال: أقطعه، أقطعه، قطعه الله مع أصولهم، واكتب لي السيرة. فقلت له: فإنه يمر بي الشيء من سير علي بن أبي طالب(ع) فأذكره؟ فقال: لا، إلا أن تراه في قعر الجحيم" (أبوالفرج الأصبهاني، (لاتا)، ٥٩/١٩).

ولهذا عدل الزهري في حديثه عن أول من أسلم من الصحابة من علي بن أبي طالب (ع) إلى زيد بن حارثة، قال عبد الرزاق: وما أعلم أحداً ذكره غير الزهري. (ابن عبد البر، ١٤١٢هـ، ص)، وحذف ذكر علي بن أبي طالب (ع) في وقعة أحد والأحزاب والحديبية وخيبر وحنين وذلك في أخبار مغازي رسول الله (ص) التي رواها عنه معمر بن راشد.[٦]

وقد أورد ابن عساكر عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال: "كنت عند الزهري أسمع منه، فإذا عجوز قد وقفت عليه، فقالت: يا جعفري، لا تكتب عنه فإنّه مال إلى بني أمية وأخذ جوائزهم، فقلت: من هذه؟ قال: أختي خرفت، قالت: خرفتَ أنتَ كتمتَ فضائل آل محمد"(ابن عساكر، ١٤١٥هـ، ٢٢٧/٤٢).

مؤاخذات على رواية البخاري في صلح الحديبية:

أولاً: ما انفردت به رواية البخاري عن عروة بن الزبير و لم ترد عن راو أوطريق آخر وهي محل إشكال:

١. جاء في رواية البخاري أن النبي (ص) استشار الناس في

أن يميل إلى عيال وذراري الأحابيش الذين استنفرتهم قريش لصده (ص) عن البيت قبل أن يحاربوه فيأخذهم، فأشار عليه أبوبكر أن لا يفعل ويمضي إلى البيت، وهذا النوع من التفكير والميل لم يعهد من النبي (ص) في سيرته قبل الصلح، ولا يتناسب مع خروجه (ص) محرماً معظماً للبيت سائقاً الهدي في الشهر الحرام معلناً أنّه لا يريد قتال أحد فضلاً عن أخذ الذراري والنساء وسبيهم، وقد بحثنا عن ذلك في مصادر أخرى فلم نجد شيئاً. وحتى محمد بن اسحاق لم يذكر ذلك بل انفرد به سياق رواية البخاري فقط، مما يقوي الإحتمال بأنّ هذا المقطع في هذا الموضع إنّما لأجل إبراز فضيلة لأبي بكر!

٢. ذكرت الرواية أنّ علة نزول النبي (ص) الحديبية هي بروك ناقته، و أنّ حابس الفيل حبسها عن مكة والتقدم نحوها، و أنّ النبي (ص) فهم على إثر ذلك الرجوع وعدم التقدم فنزل في الحديبية. والغريب هنا تفسير بروك ناقة النبي (ص) بالمنع عن التقدم وأنّ ذلك مثل الفيل الذي جاء به أبرهة لهدم البيت الحرام.

فالمعلوم أنّ الله سبحانه وتعالى قدَّر بأن لا يكون بيته الحرام قائماً باسمه، وذلك منذ رفع قواعده على يد نبيه إبراهيم(ع)، ولذا أهلك الله سبحانه وتعالى الجيش الكبير الذي ساقه أبرهة في وادي محسّر وحبس الفيل العظيم عن التقدم نحوه. حتى أنّ عبد المطلب جد النبي (ص) قال في ذلك:

يا حابس الفيل بذي المغمس حبسته كأنه مكركس

(الشيخ المفيد، ١٤١٤هـ، ص٣١٤)

والعلة واضحة وهي أنّ أبرهة ومن معه كانوا على الباطل المحض بقصدهم هدم البيت وهتك الحرمة. فالإهلاك بطير الأبابيل وحبس الفيل العظيم كان قضاء من الله تعالى لحفظ البيت وحرمته وصد أبرهة وجنوده، وهذا القضاء جار للطغاة والجبابرة ومن جاء يريد هتك حرمة البيت وهدمه إلى أبد الدهر. وعليه لا يجوز افتراض جريان ذلك للنبي (ص) ولناقته المباركة، وهو جاء يريد تعظيم البيت. وتتأكد هذه الغرابة، إذا علمنا بأنّ بروك الناقة وحابس الفيل لم ينقل إلينا إلا عن عروة بن الزبير، وقد بحثنا عن ذلك في روايات أخرى عن غير عروة فلم نجد شيئا.

بالإضافة إلى أنّ سبب نزول النبي (ص) الحديبية معلوم وواضح، وهو أنّ قريش سبقت إلى الوصول إلى بلدح والماء الكثير الموجود فيها لصدّ النبي (ص) عن التقدم نحو البيت. (راجع: البيهقي، ١١٢/٤؛ المقريزي، ١٩٩٩م، ١١١/٥؛ ابن الجوزي، ١٩٨٧م، ١٦٠/٧).

وقد اثبت الله سبحانه وتعالى ذلك في كتابه الكريم: ﴿هُمُ الَّذينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفاً أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ وَلَوْ لا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِساءٌ مُؤْمِناتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُهُمْ فَتُصيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ في رَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذاباً أَليماً﴾ الفتح/٢٥. والضمير (هم)، يرجع إلى قريش المشركة. وصدَّه عن الأمر صدّا: منعه وصرفه عنه (الجوهري، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٤٩٥). وقد بيَّنَ ذيل الآية علة عدم إرادة النبي (ص) البدء بقتالهم أو المناوشة معهم. وفي ضوء ذلك لا يسوغ لنا أن نقبل صحة هذا المقطع من رواية البخاري فإنه كالقول: بأنّ الله هو الذي منع نبيَّه عن بيته بحبس ناقته كما حبس الفيل الذي جاء مع أبرهة، بل الذي منع وصدّ عن البيت هم قريش المشركة كما وضحت الآية من سورة الفتح.

٣. ذكرت رواية البخاري أن عروة بن مسعود جعل يرمق أصحاب النبي (ص) فأعجب بهم و قال:(والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمداً).

ونحن مع إقرارنا بأنّ أصحاب النبي (ص) كانوا يعظمونه لوجوب ذلك عليهم ولعظم شخصه صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أنّه لا يصح قول عروة هنا: أنّه مَلِك، لأنّ النبي (ص) نزَّه نفسه عما يختص به الملوك لأنفسهم من مظاهر الكبرياء والعظمة والعجب والجبروت، بل دعى إلى نبذ ذلك والإبتعاد عنه.

هذا، بالإضافة إلى ما وجدناه في رواية علي بن يزيد بن جدعان (والسند مرسل أيضاً) أنّ عروة بن مسعود قد قال لقريش بعد رجوعه من عند النبي (ص): ما رأيت مثل محمد(ص) قط، وما هو بِمَلِك، ولقد رأيت الهدى معكوفاً يأكل وَبَرَه وما أراكم إلاّ سيصيبكم قارعة (الهيثمي، ١٤١٢ هـ ٣٠٣/٤).

٤. وقد ينتبه المطّلِع على الرواية أنّ هناك تناقضاً واضحاً بين قول عروة بن مسعود لقريش حاكياً عن علاقة الصحابة بالنبي (ص): وإذا أمرهم ابتدروا أمره. وبين ذيل الرواية حين تذكر أنّ النبي (ص) حين أمرهم بالحلق والنحر ثلاث مرّات: فلم يقم منهم رجل واحد! ولا نعرف كيف وقع ذلك، فهل تغيرت الطباع كُلها في لحظة واحدة بحيث انقلبوا انقلاباً تاماً وعصوا أمر النبي (ص)؟ أم أن عروة بن مسعود كان مخطئاً في تقييمه لأصحاب النبي (ص)! أم أنّ هذه مؤامرة وتلاعب بالحديث والقصة من قبل الرواة لتخفيف أمر إنكار عمر بن الخطاب على النبي (ص) في صلح الحديبية، وتسريته إلى جميع الصحابة؟

٥. نقلت الرواية قول أبي بكر (امصص بظر اللات)، ونحن أيضا حين فتشنا عن ذلك لم نجده ورد عن غير عروة بن الزبير. هذا بالإضافة إلى أنّه منطق مرفوض ووضيع، وكيف يكون ذلك عند رسول الله (ص) وهو إنّما بعث ليتمم مكارم الأخلاق.

ثانيا: ما أُهمل ذكره من قصة الحديبية في رواية البخاري مع أهميته هو:

١. أعرضت الرواية عن ذكر استنفار النبي (ص) من الأعراب واعتلالهم بالشغل مع أنّ القرآن الكريم أثبت ذلك.

٢. أعرضت عن ذكر صنيع خالد بن الوليد بالنبي (ص) حيث كان يعارضه على الجبال لصدِّه، وأراد أن يهجم عليه في الصلاة ولكن الله أخبر نبيه (ص) بذلك فصلى صلاة الخوف.

٣. أعرضت عن ذكر فتك أبي سفيان والنفر السبعين الذين كانوا معه بالنبي (ص) وهو بالحديبية، وأنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي كف أيديهم عن نبيه (ص) ومن معه من المسلمين وقد ذكر تعالى ذلك في سورة الفتح وجاء في بعض الروايات. كما رواه مسلم.

٤. أعرضت أيضاً عن ذكر بيعة الرضوان تحت الشجرة. وسببها، مع أنّها من الحوادث الكبيرة والأساسية في صلح الحديبية، والتي ذكرها القرآن الكريم في سورة الفتح.

٥. أعرضت الرواية عن ذكر اسم كاتب كتاب صلح الحديبية وهو علي بن أبي طالب (ع)، مع أنّها ذكرت أسماء المشركين أمثال بديل بن ورقاء وعروة بن مسعود والمغيره بن شعبة ومكرز بن حفص وسهيل بن عمرو وغيرهم، وهذا يدل بوضوح على الميول الأموية لرواة هذه الرواية. وقد روى أحمد بن حنبل عن معمر قال: سألت الزهري: من كان كاتب الكتاب يوم الحديبية؟

فضحك وقال: هو علي، ولو سألت هؤلاء قالوا: عثمان، يعني بني أمية (احمد بن حنبل، ج٢، ص٣٨١).

٦. أهمل ذكر أهم شروط صلح الحديبية مع مدته : وهو أن يأمن الناس كلهم وأن يكون الإسلام ظاهراً ولا يكره أحداً على تركه. ولا أعلم لماذا أهمل ذلك مع أنّ هذا الشرط هو النتيجة المهمة للصلح وأحداث الحديبية، ونحن وجدنا بالمقابل أنّ ابن إسحاق أثبت هذه الشروط في روايته.

مؤاخذاتنا على رواية ابن إسحاق:

مؤاخذاتنا على رواية ابن إسحاق هي مؤاخذاتنا على رواية البخاري سوى بعض الأمور، ولكن نريد أن نشير إلى أنّ ابن إسحاق حينما وصل في حديثه إلى بيعة الرضوان وسببها وكيفية وقوعها جاء بمتن عن غير الزهري وعروة بن الزبير، ليكمل هذه المقطع، والسبب يعود إلى حذف رواية الزهري بيعة الرضوان من الأساس في الحديث عن الصلح. وهذا المتن رواه ابن إسحاق عن غير الزهري منقطعاً بدون تسلسل الإسناد.

وقد فُسرت البيعة وسببها فيه على أنّها وقعت حين بلغ النبي(ص) أنّ عثمان قد قتل فقال لا نبرح حتى نناجز القوم فدعا(ص) الناس إلى البيعة. وقال: كان الناس يقولون بايعهم على الموت. فجعلت البيعة على القتال، من اجل وصول خبر مقتل عثمان بن عفان. وهذا لا ينسجم مع الآية المتقدمة التي ذكرناها في سورة الفتح، حيث أنّ خطة النبي (ص) واضحة بعدم البدء بقتال أحد كما في الآية المباركة: ﴿وَلَوْ لا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِساءٌ مُؤْمِناتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذاباً أَلِيماً﴾ الفتح/٢٥.

ثم يتنافى مع ورود روايات بأسانيد واضحة وصحيحة بأنّ البيعة كانت على أن لا يفرّوا، و لم تكن لأجل القتال. ثم لماذا هذا الغضب والبيعة لعثمان دون سائر المسلمين، ألم ينقل مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع أنه قتل ابن زنيم حين فتك بعض فتيان قريش بالنبي (ص) في الحديبية!! (مسلم، ١٩/٥).

ثم ذكرت رواية ابن إسحاق بعد ذلك أنّ النبي (ص) بايع في بيعة الرضوان لعثمان نيابة عنه وضرب إحدى يديه على الأخرى، ولا أعرف ما معنى فعل النبي (ص) هذا لشخص مقتول وميت!!

الإستنتاج:

١. الرواية: مجموع نقولات أو تصورات سيقت بمتن واحد ومنهج خاص، مع حذف أسماء الصحابة.

٢. سندها: مرسل لعدم ذكر أسماء الصحابة الشهود أو غيرهم الذين تنتهي إليهم النقولات، ورجال السند الأوائل إما من بني أمية أو من أعوانهم الذين صانعوهم وسايروهم في منهجهم تجاه رواية السنة. وأما دفاع ابن حجر عن اعتبار الرواية فقد تبين حاله وأنّه في غير محله.

٣. المضمون: اشتملت على أمور موهونة وباطلة انفردت بذكرها ولم تأتِ من طريق أخر، كما أنّها أهملت ذكر أهم حادثة بعد الصلح وهي بيعة الرضوان، وأما نسق الأحداث فيها فهو مضطرب وتوجد اختلافات كثيرة بين ما رواه البخاري وما رواه محمد بن إسحاق.

٤. لم يرو عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم هذه الرواية غير عروة بن الزبير مع أن هناك أكثر من عشرين راو (حسب تتبعنا) من الصحابة الشهود الذين شهدوا الحديبية ذكرت المصادر روايتهم، وقد روى

عروة عن الصحابة أمثال عبد الله بن عمر وأبو أيوب والمغيرة بن شعبة وناجية الأسلمي وجابر بن عبد الله الأنصاري، وهؤلاء كلهم قد اتفق العلماء على حضورهم الحديبية وبايعوا بيعة الرضوان ولهم رواية في الصلح و مع ذلك لم يرو عروة عن أي منهم أحداث الصلح .

٥. كما أن الزهري الراوي الوحيد لهذه الرواية عن عروة لم يرو أحداث الصلح عن غيره مع أنّه من العلماء وقد لقي بعض الصحابة وكبار التابعين.

الهوامش

١. وقد راجعنا الرواية بلفظ البخاري في هذا الموضع في مصادر اخرى ووجدنا زيادة حذفها البخاري من روايته: "فقال عمر بن الخطاب: والله، ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ" (انظر ابن حبان، ١٤١٤هـ، ٢٢٤/١١ وغيره).

٢. تم الموضوع من كتاب النفيس في بيان رزية الخميس للشيخ الدشتي (١٤٠/٢).

٣. قد اثبت العلامة السيد علي الميلاني عدم صحة هذا القصة راجع كتابه الرسائل العشر الرسالة رقم ٦.

٤. هو محمد بن عبد الله الإسكافي، من متكلمي المعتزلة وأحد أئمتهم، قال ابن النديم: كان عجيب الشأن في العلم والذكاء والصيانة ونبل الهمة والنزاهة، بلغ في مقدار عمره ما لم يبلغه أحد، وكان المعتصم يعظمه (ابن حجر، لسان الميزان، ٢٢١/٥).

٥. قال المزي: كان والياً لبنى أمية وكان رجل سوء، وكان يقع فى على بن أبى طالب. وقال أبو نعيم، عن الفضل بن الزبير: سمعت خالدا القسرى وذكر علياً فذكر كلاماً لا يحل ذكره. (المزي، ١٩٨٥م). وقال ابن حجر: قال الحافظ: وقال العقيلى: لا يتابع على حديثه وله أخبار شهيرة وأقوال فظيعة ذكرها ابن جرير وأبو الفرج الأصبهانى والمبرد وغيرهم. (ابن حجر، ١٩٨٤م، ١٠٢/٣) والغريب أنّ البخاري وابو داود أخرجا لخالد هذا مع نصبه وبغضه علياً (ع) وسبه إياه جهرة.

٦. نبّه إلى ذلك استاذنا الوالد السيد سامي البدري حفظه الله، راجع التفصيل في كتابه المدخل إلى دراسة مصادر السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي ص٧٢ الباب الأول الفصل الخامس تحت عنوان دوافع التحريف رقم ٤.

المصادر والمراجع

[١] القرآن الكريم.

[٢] ابن أبي الحديد، ١٩٥٩م، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، .

[٣] ابن الجوزي، زاد المسير، ١٩٨٧م، دار الفكر، ط١.

[٤] ابن حبان، المجروحين، ١٣٩٦هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب، ط١.

[٥] صحيح ابن حبان، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة.

[٦] ابن حجر الهيثمي، ١٤١٢ هـ، مجمع الزوائد، دار الفكر، بيروت.

[٧] ابن حجر، إلاصابة، ١٤١٥هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١.

[٨] ـــــــ، ١٩٨٤، شهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة، ط١.

[٩] ـــــــ، ١٣٧٩، فتح الباري، بيروت، دار إحياء

التراث العربي،
[١٠] ـــــــ، ١٩٧١م، لسان الميزان، مؤسسة الاعلمي، بيروت.
[١١] ـــــــ، ١٩٨٨م، مقدمة فتح الباري، دار إحياء التراث العربي، ط١.
[١٢] بن سعد، محمد، ١٩٦٨م، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١.
[١٣] ابن شرف النووي، ١٩٨٥م، التقريب والتيسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.
[١٤] ابن عبد البر، الاستيعاب، ١٤١٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١.
[١٥] ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت،
[١٦] ابن عساكر، ١٤١٥هـ، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر بيروت.
[١٧] ابن كثير، ١٩٨٨م، البداية والنهاية, تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.
[١٨] ـــــــ، ١٤٠٨هـ، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت،.
[١٩] ابن هشام، السيرة النبوية، ١٩٥٥م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، ط٢.
[٢٠] أبو الفرج الاصبهاني، الأغاني، دار الفكر، بيروت (لاتا).
[٢١] ابو ريه، شيخ المضيرة ابو هريرة، مؤسسة الأعلمي بيروت.
[٢٢] احمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، دار صادر بيروت.
[٢٣] البخاري، صحيح البخاري، ١٩٨١م، دار الفكر،
[٢٤] البدري، سامي، ١٤٢٢هـ، المدخل إلى دراسة مصادر السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، قم،
[٢٥] البلاذري، أنساب الأشراف، ١٩٧٤م، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١.
[٢٦] البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر بيروت.
[٢٧] البيهقي، ١٩٨٥م، دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطى القلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،
[٢٨] التفتازاني، السعد، ١٤٠١هـ، شرح المقاصد، الناشر دار المعارف النعمانية،
[٢٩] الجوهري، الصحاح، ١٩٨٧م، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط٤.
[٣٠] الحاكم النيسابوري، ١٩٩٠م، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت ط١،
[٣١] الدشتي، عبد الله، ٢٠٠٥م، النفيس في بيان رزية الخميس، الكويت،.
[٣٢] الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، ١٩٨٧م، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.
[٣٣] الذهبي، ١٤١٣هـ، سير اعلام النبلاء، تحقيق: الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩،.
[٣٤] الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ١٩٦٣م، دار المعرفة، بيروت، ط١،
[٣٥] السيوطي، جلال الدين، اسماء المدلسين، دار الجيل، بيروت، ط١.
[٣٦] الطبري، ١٩٨٣م، تاريخ الطبري، مؤسسة الأعلمي بيروت، ط٤.
[٣٧] العيني، عمدة القاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لاتا).

[٣٨] الكليني، الكافي، ١٣٦٣ش، دار الكتب الإسلامية، طهران.
[٣٩] محمود بن عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، دار المدني، السعودية.
[٤٠] المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤.
[٤١] المقريزي، إمتاع الاسماع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
[٤٢] الميلاني، ١٤١٣هـ، الامامة في الكتب الكلامية، منشورات الشريف الرضي، قم.
[٤٣] الميلاني، علي، ١٤١٨هـ، رسالة في حديث خطبة علي(ع) بنت أبي جهل، ياران، قم، ط١.
[٤٤] النيسابوري، مسلم بن الحجاج، دار الفكر، لبنان (لاتا).

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

نقد روایت بخاری ومحمد بن اسحاق درباره صلح حدیبیهٔ

علی بیات[١]، سید حسین البدری[٢]

تاریخ دریافت: ٩٠/١٠/٢٦ تاریخ پذیرش: ٩١/١/٢٧

مورد بررسی وپژوهش، روایتی است که زهری از عروهٔ بن الزبیر واو از مروان بن الحکم والمسور بن مخرمهٔ در صلح حدیبیه- که بخاری در صحیح وابن اسحاق در سیره با تهذیب ابن هشام ذکر کرده نقل کرده است. روایت تفصیل وقائع صلح حدیبیه از بیرون آمدن پیامبر اکرم (ص) از مدینه منوره تا برگشت ایشان را شامل شده است، وبررسی از دو جهت و با تأکید بر روش تاریخی و توصیفی می باشد.

جهت اول از جانب سند، که نتیجه آن عدم صلاحیت راویان نخستن این روایت برای اعماد ووثوق اضافه بر مرسل بودن، ودر ضمن به نقد کوشش ابن حجر برای دفاع وتصحیح روایت نیز پرداخته شده است، شخصیت مروان اموی والمسور بن مخرمه وعروه وزهری بررسی نیز گردید.

جهت دوم از جانب متن ومحتوا، که مواردی منحصر به این روایت یافت شده است واضافه بر غرابت ومشکوک بودن این موارد با درون مایه ومشی سیره‌ی پیامبر وشخصیت ایشان که در قرآن مبین آمده است تطابق ندارد واین موارد از طریق وسند دیگری در منابع یافت نشده است، علاوه بر آن، روایت مهم‌ترین واقعه بعد از صلح یعنی بیعت الرضوان راحذف وترک نموده است.

واژگان کلیدی: نقد روایت، نقد متن روایات، واقعه حدیبیه، صلح حدیبیه، بیعت رضوان.

١. استاد یار دانشگاه تهران abayat@ut.ac.ir.

٢. دانشجوی دکتری، تاریخ تمدن اسلامی، جامعه المصطفی العالمیه.

A Critical Study of Traditions of Bukhari and Muhammad ibn Ishaq about the *Hudaibiyah* Pact

Ali Bayat[1], Seied Hosein Albadri[٢]

Received: 2012/1/16 Accepted: 2012/4/15

Abstract

The current research involves a narration reported by Al-Zuhri quoting the authority of Urwah ibn al-Zubayr on the authority of Marwan ibn al-Hakam and Al-Musawwar bin Makhramah about the *Hudaibiyah Pact* that has been cited by Al-Bukhari in his magnum opus *Al-Sahih* and Ibn Ishaq in his historical work *Al-Sirah al-Nabawiyyah*. This tradition includes the events from the beginning of the journey of Prophet Mohammad to Mecca and his return to Medina after concluding the pact of Hudaibiyah. This narrative has been studied with two angles:

First, as for the chain of authority, the researcher proves the first reporter to be unqualified to be trusted and reliable in transmitting the narration. Besides, the narration is classified as interruptedly transmitted report (i.e. mursalah). The researcher then critically analyzes the attempt of Ibn Hajar and others to prove the authenticity of this narration. In this process, the personalities of Marwan ibn al-Hakam, Al-Musawwar ibn Makhramah, Urwah ibn al-Zubayr, and al-Zuhri were studied as well.

Second, as for the text and content, the researcher finds this narration of exclusively containing some strange matters that are incongruous to conducts and personality of the Prophet as revealed by the holy Qur'an. Besides, these strange matters have not been mentioned by other references or narrations. Here, another point of doubt is that the narration lacks the most important event that followed the pact of al-Hudaybiyah i.e. *Bay'at al-Ridwan* (the allegiance of pleasure).

Keywords: Event of Hudaibiyah, Pact of Hudaibiyah, *Bay'at al-Ridwan,* Criticism, Traditions.

1. Assistant Professor, University of Tehran, abayat@ut.ac.ir
2. PhD Student, Department of Islamic History and Civilization, Mostafa World University, Qom